

من ظهرت علي يده وذلك كما تقول الاشارة تدل علي ما يدل علي شي  
من ذلك قوله ما برهان وجوب السمع له تعالى الخ يحتل ان يكون  
رحمه الله اطلق البرهان علي الدليل بجواز العدم تركيبه وكونه تقريبا  
والبرهان كما تقدم لا يكون لا مركبا عقليا فظاهريا والعلاقة بينهما افادة  
هذا الدليل القطع كما يفيد البرهان ويحتل ان يكون اطلاقه علي الدليل  
المركب من مقدمتين حقيقة وهي بالصغرى ومجملها حذف الكبرى للعلم  
بها وتقديره ان تقول هذه الصفات الثلاثة وهي السمع والبصر والحكم  
دل علي شوية الكتاب والسنة والجماع فهو واجب لله كبري ينتج هذه  
الصفات الثلاثة واجبة لله تعالى صحة الصغرى العقل وصحة الكبرى  
ثبوت القطع بما دل عليه الكتاب وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وايضا مصدر ارض اذا رجع يعني رجوعا الي ذلك الدليل من حين العقل  
لو لم يتصف تعالى بها اي بالسمع والبصر والحكم لزم من ذلك ان يتصف  
باصدادها التي هي الصمم والبكم لان كل شي قابل لانه تصان  
بها لا تمنع ان تصان الوحي بها وصحة انصاف الصياها فالمصحيح  
اذا اقبولها اما الحياة او امر ابلان من الحياة واما ما كان يلزم عليه انصاف  
كل شي بها فاذا لم يتصف الخي بكونه سميعا بصيرا مستكلما لزم ان يتصور  
باصدادها وهي كونه اصم واعمى والبكم اذا القابل للشي لا يخلو اعنه  
او عن صفة لان القبول نفسي لكن هذه الاصل في صفة تعالى تحية  
وقهي اي اذهي تقابص والنقص عليه تعالى محال اي متمنع لان التناقض

مفتقر

الناقص مفتقر ويحتاج الي من يكمله بان يدفع عنه ذلك النقص فيخلق  
له الكمال وذلك يستلزم حدوثه والحديث لا يقتضي علي واحدا الرجوع  
الفني عن كل ما سواه المقتر بالكل ما عدله مستحيلا علي الضرورة وايضا  
لو انصف سبحانه بتلك المقاييس لزم ان يكون بعض مخلوقاته احمل منه  
تعالى عن ذلك علوا كبيرا السلامة كثيرا من الخروقات من تلك المقاييس الخلو  
يستحيل ان يكون اشرف من حالته وتقديره هذا الدليل من ملزومه ولا يزم  
ان تقول اذ لو لم يتصف تعالى بهذه الصفات ملزوم لزم ان يتصف  
دها لزم بيان الملازمة لان المحل القابل للشي لا يخلو اعنه او عن صفة  
لكن انصافه باصدادها محال بيان الاستشائية لانها تقابص والنقص  
عليه تعالى محال واذا اطل انصافه باصدادها بطل في انصافه بالكمال  
واذا بطل في انصافه بالكمال فحين انصافه تعالى بها وهو المطلوب  
وتقديره من مقدمتين ان تقول الاله منزعه عن النقص صفري وكل من  
كان منزها عن النقص فهو منصف بالكمال كبري ينتج الاله منصف بالكمال  
صحة الصغرى قوله والنقص عليه تعالى محال وصحة الكبرى اذ لا وسطة  
بين النقص والكمال تنبها ان الاول في هذا الدليل العقلي تقوية للدليل  
التقلي والخرجه عنه لضعفه ووجه ضعفه ان الملازمة فيه مبنية  
علي كون الذات العلية قابلة لتلك الاوصاف وهو محال منع لان الحكم  
علي اشئ فرع فرضه وحقيقة ذاته ليست معلومة لنا اعني كونه  
فلا نعرف ما تقبله مما لا تقبله وكيف حكم عليها بقبولها لتلك الصفات